EL Jour N

MERCREDI Le 10-12-2003

Page N°03

علي يحيى عبد النور يستبعد نزاهة الرئاسيات المقبلة ويؤكد

ننتظر ظهور 25 مترشحا للرئاسيات المقبلة

استبعد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ان تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة نزيهة بحكم وجود أويحيى على رأس الحكومة حاليا، كما أكد على ظهور أكثر من 25 مترشحا للرئاسيات المقبلة، منذرا بتغييرات كبيرة داخل الأحزاب السياسية بحكم ان الوصول للسلطة في الجزائر أصبح عن طريق الانقلاب العسكري أو انقلابات داخل المؤسسات الحزبية.

واستشهد علي يحيى عبد النور بما حدث عشية الانتخابات الرئاسية الفارطة داخل كل من أحزاب جبهة التحرير الوطني والنهضة والأفافاس، حيث عرفت قياداتها تجاذبا كبيرا بين أعضائها.

.وقال علي يحيى عبد النور ان رئيس الجمهورية اعترف بأن الانتخابات التشريعية لسنة 1997 كانت مزورة مائة بالمائة، الا ان الأمين العام للحزب الذي افرزته عملية التزوير والمسؤول الأول عنها لايزال رئيسا للحكومة مما يشكك في نزاهة نتائج الانتخابات المقبلة، منذرا بحدوث انشقاقات كبيرة داخل الأحزاب بسبب الرئاسيات المقبلة، لأن الوصول الى السلطة في الجزائر - على حد تعبيره - يكون عن طريق انقلابات عسكرية او انقلابات داخل الأحزاب، مضيفا انه ينتظر ان يصل عدد المترشحين فيها بين 20 الى 25 مترشحا.

وغداة الذكرى الخامسة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان أكد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في ندوة صحفية عقدها بمقر الرابطة ان حرية الشعب بالجزائر تحققت دون تحقيق حرية الفرد، مؤكدا على إلحاح الرابطة والتي شخصية جزائرية موقعة على الدعوة لرفعها.

وقال رئيس الرابطة انه رغم تقرير حالة الطوارئ في حكم بوضياف وبالضبط في فيفري 1992 لمدة عام واحد، الا انها لازالت لم ترفع، مؤكدا ان هذه الحالة لا تسمح للأحزاب او الصحافة بالتحرك والتعبير، بالإضافة الى وجوب طلب ترخيص للتجمع او السير في كل مرة من السلطات المختصة.

وانتقد علي يحيى عبد النور الآلية الخاصة للتكفل بالمفقودين، مؤكدا ان اللجنة الاستشارية لحقوق الانسان التي يرأسها فاروق قسنطيني لا يمكنها العمل وحدها، ولا يوجد لدى أعضائها أية سلطة للتحقيق او الاستجواب، مطالبا بإدراج عائلات المفقودين ورابطات حقوق الانسان ضمن الآلية، واستجواب عناصر من مديرية الاستعلامات والأمن ومسيري الشرطة ورجال العدالة لعلمهم التام بالملف. واستبعد علي يحيى عبد النور ان تعترف وزارة الداخلية باختطاف عدد من المفقودين بعد نفيها ذلك في مناسبات سابقة، منتقدا الآلية الخاصة التي عينها رئيس الجمهورية وحدد عملها في 18 شهرا، لأنها لن تتمكن من مواصلة عملها في حال عدم حصول رئيس الجمهورية على عهدة ثانية، ليخلص الى القول انه لا يمكن تسوية ملف المفقودين بناء على هذه الآلية.

وفيما يخص حرية الصحافة، تساءل رئيس رابطة حقوق الانسان عن العلاقة الموجودة بين السلطة والجرائد وذوي المال في الجزائر، وعن ما اذا كانت الصحافة حرة أم توجد خطوط حمراء أمامها، مؤكدا في هذا الموضوع ان المراسلين المحليين يعانون من تعسف الولاة والإدارة "والمافيا" المحلية.

ابراهيم فخار